دور التأمين الفلاحي في التنمية الفلاحية (دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين Saa وكالة تيسمسيلت أنموذجا)

The role of agricultural insurance in agricultural development (Case study of the National Insurance Company Saa the Tissemsilt agency is a model)

الدكتور: رابحي بوعبدالله

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت (الجزائر)

البريد الالكتروني: RABHI70@GMAIL.COM

ملخص:

تهدف الورقة البحثية إلى توضيح دور وأهمية التأمين الفلاحي في التنمية الفلاحية من خلال الشركة الوطنية للتأمين Saa وتحديدا على مستوى وكالة تيسمسيلت كنموذج لهذه التجربة ، وفي السياق يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الاقتصادية نظرا لتأثيره المباشر على التنمية الاقتصاديةو الفلاحية وحتى الاجتماعية، وانطلاقا من هذا المبدأ حاولنا من خلال هذه الدراسة استنباط أهم نقاط الارتباط بين التأمين الفلاحي والتنمية الفلاحية ،كما استعرضنا طبيعة المخاطر التي تتعرض لها الفلاحة ، وتم توضيح الدور الذي تلعبه شركات التأمين في نمو واستقرار القطاع الفلاحي من خلال التأمين على مختلف المخاطر وتقليلها قدر الإمكان وكذا تعويض الفلاحين ،مما يشجعهم ويحفزهم أكثر على الإنتاج والعمل وبالتالي تفعيل القطاع الفلاحي ومنه خلق تنمية فلاحية، وبهذا توصلنا إلى نتائج مختلفة من بينها أن خدمة التأمين الفلاحي ضرورة تتابع نشاط الفلاح وتسهر على تجنيبه الأخطار على اختلافها ، إلا أن هذه الخدمة في الجزائر تعترضها جملة من الأسباب جعلت تأثير التأمين الفلاحي على التنمية الفلاحية ضعيفاً .

الكلمات المفتاحية: التأمين الفلاحي، التأمين المصرفي، التنمية الفلاحية، سوق التأمينات، المنتجات التأمينية.

Abstract:

The research paper aims to clarify the role and importance of agricultural insurance in agricultural development through the National Insurance Company (Saa), and more particularly at the Tissemsilt agency level as a model for this experiment, and in context the agricultural sector is one of the most important sectors of the economy because of its direct impact on economic, agricultural and even social development , On the basis of this principle we have tried through this study, to conclude the most important points of the link between agricultural insurance and agricultural development, We also reviewed the nature of the risks for agriculture, yet it was to clarify the role of insurance companies in the growth and stability of the agricultural sector through the insurance of various risks and minimize as much as possible, as well as the compensation of the peasants, and that with the aim of encouraging them and motivating them from production and work points of view, and thus activating the agricultural sector, and this the creation of agricultural development, and so we have achieved different results, among them the agricultural insurance service need to monitor the activity of farmers and be careful to avoid the various dangers, but this service in Algeria, encountered a number of reasons have made the impact agricultural insurance on agricultural development is weak.

Keywords : agricultural insurance, banking insurance, agricultural development, insurance market, insurance products.

مقدمة:

لم يحظى موضوع التأمين في فترات ماضية بالاهتمام اللازم وبالقدر الكافي الذي حظيت به القطاعات الأخرى، وقد يرجع ذلك إلى أن التأمين هو خدمة مستقبلية غير ملموسة، ولكن بالنظر إلى مختلف المخاطر التي تلازم حياة الإنسان وما ينجم عنها من الخسائر، فقد فرضت هذه المعطيات حتمية البحث عن طرق ووسائل تساعد ولو بالقدر القليل على المجابهة والتصدي لهذه المخاطر، ونتيجة لذلك تطور هذا الموضوع من جميع جوانبه وبذلك أصبح التأمين قاعدة متينة في القطاعات الاقتصادية فانتشر بانتشار التجارة وكان أساسا لها وتنوع بتنوع المنتجات الصناعية وكان ضرورة ملحة فيها.

وبما أن قطاع الفلاحة من بين أهم الأنشطة الاقتصادية ويعد العصب الحساس والاهتمام به يحقق الأمن الغذائي ويضمن العيش الكريم، وحول هذا تتمحور انشغالات أغلب الدول السائرة في طريق النمو، وتعد الجزائر من بين الدول التي تملك ثروة فلاحية هائلة لشساعة المساحات الزراعية والمراعي والسهوب وبإمكانيات أخرى غير مستغلة مع إمكانية التوسع في مساحات الأراضي المسقية في الجنوب.

و قد عرف القطاع الفلاحي الجزائري عدة تجارب في مجال التنمية الفلاحية وذلك من خلال الإصلاحات التي شهدها والتنظيمات القانونية المختلفة في القطاع بدءا من التسيير الذاتي إلى مرحلة تنظيم المستثمرات الفلاحية، بالإضافة إلى القطاع الخاص الذي ساهم هو الآخر في هذا الاتجاه وكان له دور فعال في ذلك ، وعلى الرغم من كل هذه الإصلاحات إلا أنه لم يرقى إلى الأهداف المسطرة نظرا إلى العراقيل التي تواجهه وعلى رأسها تعدد الأخطار المتعلقة بمختلف الوسائل البشرية والمادية المساهمة في هذا القطاع الحيوي، الأمر الذي استدعى الاجتهاد في سبيل البحث عن الحلول للتقليل من الخسائر التي يتعرض لها الفلاح بصفة عامة كالحرائق، الفيضانات، نفوق الماشية على وجه العموم، والمخاطر التي تتعلق بالمعدات الفلاحية بصفة خاصة، وعليه كان قطاع التأمين الفلاحي من بين الحلول لتعويض الخسائر التي تمس الفلاح والمربي على حد سواء.

بناءا على ما تقدم نستنتج الدور الكبير الذي يلعبه قطاع الفلاحة في تطوير عجلة التنمية والحداثة، ولأنه يمثل المصدر الأساسي لدخل الفلاحين ويحقق الأمن الغذائي في كل المجتمعات فهو يعاني معوقات عديدة، إذ لا يمكن الحديث عن خطّة جديّة للتنمية الفلاحية دون الأخذ بالاعتبار دفع القطاع الفلاحي وتطويره وفق مخطّطات علمية تضمن الاستغلال الفعال للإمكانيات وتحقق الاكتفاء الذاتيّ وتجنّب الدولة الصعوبات لتغطية العجز الغذائيّ .

وإلى جانب ذلك فإن قطاع الفلاحة يتأثر بعوامل خارجة عن سيطرة الفلاح لعل أهمها العوامل الطبيعية التي تشكل تحديا كبيرا له، مع اختلاف المخاطر التي تصيبه وتصيب منتجاته ما يجعله يتردد في القيام بهذه النشاطات وبالتالي يجعل التنمية الفلاحية دائما في تراجع، وهذا ما يجنبه التأمين الفلاحي.

إشكالية البحث: انطلاقا من الطرح السابق تبرز معالم إشكالية هذه الدراسة والتي نوجزها بالطريقة التالية: **ما مدى مساهمة التأمين الفلاحي في تحقيق التنمية الفلاحية؟**

أهمية الدراسة: تتمثل أهمية البحث في كيفية استغلال الفرص التأمينية الجوهرية في الوقاية من أكبر حد للأخطار التي قد تصيب القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية الفلاحية بصفة خاصة كذلك أصبح للتأمين في المجتمعات الحديثة ضرورة لابد منها لإبعاد الأخطار، فلا يمكن للمجتمع إهماله وإغفال دوره في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتعتبر هذه الدراسة ذات أهمية بالغة بالنسبة للفرد حتى يكون على دراية من أن التأمين الفلاحي هو السبيل لدعم التنمية الفلاحية وجعل القطاع الفلاحي دائما في تطور.

أهداف الدراسة: تتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

- محاولة التعرف على مفاهيم التأمين، وإبراز دوره اقتصاديا واجتماعيا.

- التعرف على أهمية التأمين الفلاحي بالإضافة إلى مكانته في سوق التأمينات الجزائرية.
- الوصول إلى معرفة حجم التأمين الفلاحي ومدى مساهمته في الاقتصاد الجزائري.

المنهج المستخدم في الدراسة: المنهج المستخدم هو المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج القائم على وصف خصائص الظاهرة موضوع الدراسة، وجمع المعلومات عنها وتحليلها.

الدراسات السابقة: من بين الدراسات التي تطرقت إلى نفس الموضوع نجد:

– الدراسة الأولى عبارة عن مداخلة للباحث عامر أسامة بعنوان دور التأمين في دعم التنمية الزراعية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2013/2002،وذلك يومي 23-24 نوفمبر 2014 على مستوى جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، في إطار الملتقى الدولي التاسع المعنون: في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، بحيث هدفت دراسة الباحث إلى التعرف على مدى تأثير التأمين الزراعي على التنمية الزراعية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2013 وكذا التطرق إلى أهم الإشكالات التي تواجه التطبيق السليم لمختلف برامج التأمين الزراعي، ومن بين أهم النتائج المتوصل إليها ما يلي:

- ✓ أن التأمين الزراعي يحد من آثار المخاطر والأضرار التي تتعرض لها المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية وهذا الأمر يهدد الأمن الغذائي.
- ✓ التأمين الزراعي في الجزائر يواجه عقبات كثيرة ومن بينها عدم رغبة الفلاح في تحمل أعباء إضافية نتيجة غلاء أقساط التأمين عليه.
- ✓ هو وسيلة تهدف إلى تقليل الخسائر وكذا المحافظة على الأمن الغذائي وتحقيق اكتفاء ذاتي.

– ثاني دراسة عبارة عن مداخلة أيضا للباحث حساني حسين بعنوان التأمين الفلاحي كمدخل للمساهمة في استدامة الأمن الغذائي (إشارة لتجربة الجزائر)، وذلك يومي 23-24 نوفمبر 2014 على مستوى جامعة الشلف في إطار الملتقى الدولي التاسع المعنون: في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، ومن خلالها ألم الباحث بمختلف الأدوار المنتظرة من الصناعة التأمينية في المجال الفلاحي وواقعها في الجزائر، كما أولى عناية كبيرة في دراسة الأمن الغذائي وكيفية تحقيقه، وقد آلت نتائج هذه الدراسة إلى ما يلي:

- ✓ تعدد الأخطار المرتبطة بالنشاط الفلاحي من حرائق وكوارث طبيعية واختلاف الأخطار التي تصيب الحيوانات وغيرها وكل هذا التعدد والتعقد في المخاطر يطرح عدة إشكاليات مرتبطة بكيفية إدارتها، ولحل هذه الإشكاليات يقع الاختيار على التأمين الفلاحي.

محاور الدراسة: للإجابة على التساؤل المطروح في الإشكالية، وللإلمام بمختلف جوانب البحث ارتأينا أن تكون خطوات هذه الدراسة مقسمة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: التأمين الفلاحي.

المحور الثاني: أساسيات التنمية الفلاحية.

المحور الثالث: علاقة التأمين الفلاحي بالتنمية الفلاحية (حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA وكالة تيسمسيلت).

المحور الرابع: النتائج والتوصيات.

المحور الأول: التأمين الفلاحي

على اعتبار أن الفلاحة عامل أساسي في تحقيق التوازن الاجتماعي ودفع العجلة الاقتصادية في الجزائر، فقد تميز هذا القطاع بوجود قيود خاصة لارتباطه بالظروف المناخية والبيولوجية والأنظمة الإنتاجية المختلفة، كل ذلك استوجب مرونة أكثر والتنوع في استعمال الطرق والاجراءات من أجل أن يلعب عامل التأمين دورا محفزا في إنعاش هذا القطاع.

أولا: مدخل إلى التأمين الفلاحي

1. تعريف التأمين الفلاحي: تعد التأمينات الفلاحية "الأداة التي تحمي المزارع من الخسائر التي قد يعاني منها عند زراعة أرضه وتربية مواشيه، فيعمل أولا على تأمين أرضه أو ماشيته تأمينا زراعيا وبعده وفي موسم قادم يعمل على طلب القرض الفلاحي من أجل تحقيق هدفه الإنتاجي، وبالطبع يلجأ الفلاح عادة إلى التأمين الفلاحي لتحقيق أهدافه التنموية الفلاحية".[1]

وعليه فإن التأمين الفلاحي هو "وسيلة تهدف إلى تقليل الخسائر جراء تعرض القطاع الزراعي لعناصر المخاطرة بتوزيع أعباء هذه الخسائر على مجموعة كبيرة من المزارعين المشاركين، كما أن التأمين الفلاحي لا يقتصر على تأمين المحاصيل فقط، بل إنه يشمل أيضا الماشية، الخيول، الغابات، الاستزراع المائي والبيوت البلاستيكية الزراعية".[2]

2.عقد التأمين الفلاحي: يمكن عقد التأمين الفلاحي من تأمين كل ما تحتويه المزرعة من بناءات ومعدات ومخزون وحيوانات ومحاصيل فلاحية، كما يمكن للفلاح تأمين ضيعته على النحو الذي يريده باختيار الحماية الملائمة لوضعه الخاص كأخطار الحريق والمسؤولية المدنية للمزارع .... الخ، ويؤمن هذا العقد كذلك بعض المخاطر التي هي من خصوصيات القطاع الفلاحي، وذلك من أجل حماية مكاسب الفلاحين ونشاطاتهم، ومن بين عقود منتجات التأمين الفلاحي نجد:[3]

(التأمين ضد البرد، التأمين ضد العواصف، التأمين ضد الفيضانات، التأمين ضد الجليد، التأمين ضد الثلج، التأمين ضد الشمس، التأمين ضد هلاك الحيوانات، التأمين ضد السيروكو، التأمين ضد الأمطار، التأمين الشامل للدواجن).

3. تصنيف التأمين الفلاحي: يصنف التأمين الفلاحي ضمن التأمينات غير الإجبارية، حيث يشمل هذا التأمين:

أ. التأمين من الأخطار الزراعية: مع مراعاة الأحكام التشريعية والتنظيمية السارية على الآفات الزراعية والكوارث الطبيعية، يمكن ضمان أخطار البرد والعاصفة والجليد وثقل الثلج والفيضانات وفق الشروط المنصوص عليها في العقد.

ب. التأمين من هلاك الحيوانات: يضمن المؤمن فقدان الحيوانات الناتج عن حالة موت طبيعية أو عن حوادث أو أمراض، ويسري الضمان في حالة قتل الحيوانات بغرض الوقاية أو تحديدا للأضرار إذا تم ذلك بأمر من السلطات العمومية أو من المؤمن.

ج. تأمينات أخرى:[4] تشمل هذه التأمينات العتاد الفلاحي، المسؤولية المدنية، الزوارق المائية.

ثانيا: أنواع وأهمية التأمين الفلاحي

1.أنواع التأمين الفلاحي: تتعدد أنواع التأمين الفلاحي وتتمثل فيما يلي:

1.1.تأمين الناتج: يتوفر في العادة للمحاصيل النباتية والمنتجات الحيوانية، ويواجه هذا التأمين مشكلة في قياس الناتج، حيث يكون الناتج في دورات شديدة السرعة مثل إنتاج الحليب، أو ببطء شديد مثل تربية ماشية اللحم، ولأنه لا يوجد وقت محدد للحصاد في الإنتاج الحيواني، مما يجعل التأمين فيها أكثر صعوبة، وتأمين الناتج عادة ما يتسم بالاسم مثل تأمين القمح من الصقيع، ويمكن أن يكون التأمين على أساس الناتج المساحي (كمية الإنتاج) أو على أساس قيمة الإنتاج، ويرتبط التأمين على الناتج بمشكلة توجيه الموارد الإنتاجية أو تخصيصها للمنتجات التي يمكن التأمين عليها.

2.1. تأمين الأسعار: هذا النوع من التأمين يحتاج إلى توافر البيانات الحقيقية عن أسعار المنتجات، ويجب أن يتم تقدير الأسعار على أساس السوق الحالية أو الأسعار المستقبلية، وعموما تحديد إمكانية التأمين على الأسعار ترتبط بمدى وجود عقود الأسواق

المستقبلية (العقود الآجلة)، فعدم وجود هذه الأسواق ووجود قدرة كافية على إعادة التأمين يساعد على وجود التأمين على الأسعار كأحد المنتجات في سوق التأمين.

3.1. تأمين الدخل: يمكن أن يكون هذا النوع من التأمين أكثر جاذبية للفلاحين من أشكال التأمين الأخرى، حيث أنه يتعامل مع الخسائر التي تؤثر على دخل الفلاحين بشكل مباشر، إلا أن هذا النوع يواجه العديد من المشاكل، حيث أن الخسائر المحتملة لا تحدث نتيجة حوادث محددة بل تعتمد إلى حد كبير على كيفية إدارة الفلاح لأعماله، بالإضافة إلى أن الفلاح يمكنه أن يعظم من عوامل تؤثر على دخله (تأمين العاملين، استثمارات وتجديدات) و هذا يجعل شركة التأمين لا تستطيع احتمال توزيع العائد المتدني وبالتالي لا يتسنى لها تحديد قيمة أقساط مناسبة. [5]

4.1.تأمين العائد: وهو خليط من تأمين الناتج وتأمين الأسعار، وهذا النوع يتميز بكونه أرخص من النوعين السابقين كل على حدى، حيث عادة ما تنخفض مخاطر العائد المتدني فقد يعوض الناتج المنخفض بالأسعار المرتفعة والعكس صحيح. [6]

2.أهمية التأمين الفلاحي: تكمن أهمية التامين الفلاحي فيما يلي:

- ✓ تمكين المزارع من التوسع في الإنتاج باستقطاب موارد إضافية عن طريق الائتمان، فالتأمين الفلاحي يعتبر ضمان مؤكد للإنتاج الزراعي.
- ✓ يوفر الخبرة الفنية المدربة والحلول لبعض المشاكل عن طريق الأبحاث التي تقوم بها شركات التأمين بغرض إدارة المخاطر وتقليل الخسائر، ومن ذلك أيضا نقل وتوطين التقنية العالمية، أو تقديم حلول مفصلة لبعض المخاطر أو تصميم حلول مفصلة لبعض المخاطر أو تصميم حلول لمشاكل الإنتاج.
- ✓ يعمل التأمين الفلاحي على إيجاد حد أدنى من الدخل للفلاح ويحقق له الاستقرار فتتهيأ الظروف للتنمية المضطردة والمستدامة.
- ✓ يساعد التأمين الفلاحي على التوسع الفلاحي بتشجيع الاستثمار في الريف وبالتالي زيادة الدخل القومي للبلاد.
- ✓ يساعد التأمين الفلاحي على توفير واستقرار إمدادات الغذاء في البلاد مما يؤدي للاستقرار الاجتماعي والسياسي.
- ✓ التأمين يزيد من الاستثمارات في الريف وبذلك تقل الهجرة من الريف إلى المدن. [7]

المحور الثاني: أساسيات التنمية الفلاحية

أولا: التنمية الفلاحية

تعتبر الفلاحة وتنميتها من أهم الموضوعات الاقتصادية التي تساهم بفعالية أكبر في النمو والتطور الاقتصادي، ومحاولة إرساء قاعدة هيكلية قوية، وذلك من أجل إشراك الريف في عملية التنمية، ولأن البلدان المتقدمة في سنوات النهضة الاقتصادية، ساهمت فيها الزراعة بتزويدها بالمواد الأولية اللازمة للصناعات المختلفة.

1.تعريف التنمية الفلاحية: التنمية الفلاحية هي: "كافة الإجراءات التي من شأنها زيادة الإنتاج الزراعي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية."

فالتنمية الفلاحية هي "عملية إدارة لمعدلات النمو حيث تهدف إلى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية، إما من خلال ز يادة رقعة الأراضي المزروعة أو من خلال تكثيف رأس المال وضخ جرعات من التقدم التكنولوجي".

كما يقصد بالتنمية الفلاحية "تنمية الإنتاج الزراعي، إما بالعمل على زيادة رقعة الأرض الزراعية باستصلاح الأراضي أو بالزيادة في إنتاجية الأرض أو بهما معا".

2.أهداف التنمية الفلاحية: تسعى التنمية الفلاحية إلى مجموعة من الأهداف تتمثل في:

1.2.تحقيق الفائض الفلاحي: أي وجود فرق إيجابي بين حجم الإنتاج الفلاحي والحجم الضروري لمعيشة السكان، بحيث يتم توجيه هذا الفائض إلى مهام اقتصادية أخرى.

2.2.تعتبر كمصدر للعملة الصعبة: عن طريق الصادرات وذلك عند تحقيق فائض من الإنتاج الفلاحي فإنه يتم تصديره مقابل ذلك يتم الحصول على العملة الصعبة.

3.2.مصدر للقوة العاملة: حيث أن الفلاحة تضم مجموعة كبيرة من اليد العاملة مما تساهم في الحد من نسبة البطالة، خصوصا أن غالبية سكان الدول النامية يشتغلون في الزراعة، كما أن الفائض الغذائي المتشكل من الزراعة هو الذي يحدد عدد العمال الممكن تشغيلهم خارج نطاق الزراعة.

4.2.المساهمة في تكوين رأس المال: يمكن اعتبار أن القطاع الفلاحي هو المصدر الرئيسي للثروة، حيث لا زال هو المصدر الرئيسي لرأس المال اللازم للتنمية الاقتصادية للدول، ويمكن للدولة أن تحصل على الأموال اللازمة عن طريق فرض ضرائب على القطاع الفلاحي على سبيل المثال.

5.2.توفر المواد الأولية للصناعة: حيث أن الفلاحة تساهم في توفير المواد الأولية اللازمة التي تدخل في الصناعة، ومن أهم هذه الصناعات التي تقوم على أساس القطاع الفلاحي، الصناعات الغذائية، النسيجية والتحويلية.

ثانيا: العوامل الواجب توفرها لتنمية القطاع الفلاحي

لا يمكن للتنمية الفلاحية أن تتحقق إلا بتوفير جملة من الموارد الطبيعية، البشرية وغيرها من العوامل.

1.العوامل الطبيعية: تنقسم الموارد الطبيعية التي يقوم عليها النشاط الفلاحي بشكل أساسي إلى الأراضي، الموارد المائية ، الثروة النباتية،و الثروة الحيوانية.

2.الموارد البشرية: هي كل جهد بشري يستهدف إيجاد المنفعة أو زيادتها سواء كان جهدا عمليا أو ذهنيا أو غيرها وهذه الموارد هي التي تحول الموارد الطبيعية إلى موارد اقتصادية ذات منفعة، وتعد الموارد البشرية موارد قابلة للتطوير والتنمية من خلال التعليم والتدريب خارج وأثناء الخدمة والإرشاد والتثقيف واكتساب الخبرة.[8]

3.الدعم المالي والتقني: تعد المكننة الزراعية (الجانب التقني) من العوامل الرئيسية التي أدت إلى التوسع العمودي للإنتاج وإحداث ثورة زراعية بهذا القطاع خاصة في أمريكا الشمالية وأوروبا، إلا أن دول العالم الثالث لا تزال تتبع إمكانية التوسع الأفقي باستعمال أكبر مساحة من الأراضي الزراعية، كما أن إحلال الآلات في إنجاز النشاطات الفلاحية محل الإنسان والحيوان يؤدي إلى زيادة إنتاجية الأرض وذلك للاعتبارات التالية:

– الآلات الزراعية تستعمل في (الحرث، الحصاد) مع إمكانية تكثيف الدورة الزراعية؛

–كفاءة الآلات الحالية في إعداد التربة وتهيئتها كالقدرة على الحرث، ويقسم العتاد الفلاحي إلى عتاد الحرث وتهيئة التربة والبذر والتسميد والمعالجة، عتاد الجر والحصاد والدرس، عتاد النقل.

4التكوين والبحث و الإرشاد الفلاحي: يعتبر التكوين، البحث و الإرشاد الفلاحي من العوامل الضرورية لرفع الإنتاجية عن طريق الاستعمال الكفء لوسائل الإنتاج والتقليل من النقائص وكذا تطبيق المعارف والتقنيات الحديثة في المجال الفلاحي وذلك بالقيام ببحوث ميدانية على كل المستويات (الأمراض التي تصيب النباتات والحيوانات، تحسين خصوبة التربة، ...الخ)، فالبحث

في المواد الصحية النباتية يقضي على الآفات الحشرية والفطرية والطفيلية ويحسن البذور والسلالات التي تكون ذات مردودية عالية، أما الإرشاد الزراعي فهو يوجه الفلاح ويمده بالإرشادات والمعلومات التي يفتقر إليها.

المحور الثالث: علاقة التأمين الفلاحي بالتنمية الفلاحية (حالة الشركة الوطنية للتأمين Saa وكالة تيسمسيلت)

يعتبر قطاع التأمين مكونا أساسيا في القطاع المالي لكل اقتصاد، وازدادت أهميته مع التوسع في أعمال التأمين والتعامل مع شركاته، وأصبح التأمين جزءا مكملا للنظام المصرفي، بل ولا يقل عنه أهمية من حيث الأصول المتداولة لديه ومن حيث الموارد المالية، وبصفة خاصة السيولة التي استطاعت شركات التأمين الوصول إليها وجمعها، كما تطورت فنيات وأساليب عمل التأمين، فظهرت أعمال إعادة التأمين والشركات التي تقدم الخدمات المتصلة بها.

وفي السياق فإن للتأمين الفلاحي كمنتج لشركات التأمين أهمية كبيرة خاصة في المجتمعات التي تعتمد على الفلاحة كمورد أساسي لها، وهو في الغالب تأمين قصير ومتوسط الأجل وقليل منه مخصص للأجل الطويل، ويكون الهدف منه ضمان المحصول والإنتاج الفلاحي، لذلك يلعب التأمين دورا محفزا في إنعاش هذا القطاع.

و كغيرها من البلدان فإن الجزائر تعرف بأن التأمين الفلاحي أحد أهم القطاعات وأكثرهم طلبا، لذلك سخرت كل الإمكانات المادية والبشرية والمعنوية لتشجيع الفلاحين وكذا مساعدة الزراعة لتحسين ممارساتها من أجل زيادة الإنتاج والاستثماو باعتباره كذلك السبيل الأكثر أهمية لتحقيق التنمية الفلاحية والحفاظ على اقتصاد البلاد ومواجهة الأخطار بالنسبة للقطاع الفلاحي.

أولا: واقع التأمينات الفلاحية في السوق الجزائرية

تشهد التأمينات الفلاحية في الجزائر إقبالا ضعيفا من قبل الفلاحين رغم وجود عدد كبير من المنتجات المقترحة في السوق، وهذا لعدة أسباب يرجعها الفلاحون لأسعار الضمانات المرتفعة تارة ولعدم انسجام هذه الضمانات مع طبيعة النشاط الفلاحي، وعدم مراعاة طبيعة وحجم الإنتاج، وكذا عدم الأخذ بعين الاعتبار طبيعة المنطقة الزراعية و أيضا ضعف التعويضات، كما أن نقص ثقافة التأمين عموما في المجتمع الجزائري تعتبر من بين أهم معوقات تطور هذا النوع من التأمينات،[9] والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم01: تطور رقم أعمال التأمين الفلاحي في السوق الجزائرية (2002–2012)

الوحدة: مليون دج

السنة	مجموع رقم أعمال فروع التأمينات	رقم أعمال التأمين الفلاحي	نسبة رقم أعمال التأمين الفلاحي
2002	29008	1217	%4.2
2003	51273	1110	%2.16
2004	35849	968	%2.70
2005	41647	738	%1.77
2006	46504	569	%1.22
2007	53861	520	%0.97
2008	68009	717	%1.05
2009	77678	1044	%1.34
2010	81082	1237	%1.53
2011	87327	1626	%1.86
2012	100182	2247	%2.24

المصدر:

, p32012-2011, Le marché algérien des assurances, Algérie,) CNA (Conseil national des assurances

الشكل رقم 01: تطور رقم أعمال التأمين الفلاحي في السوق الجزائرية (2002-2012)

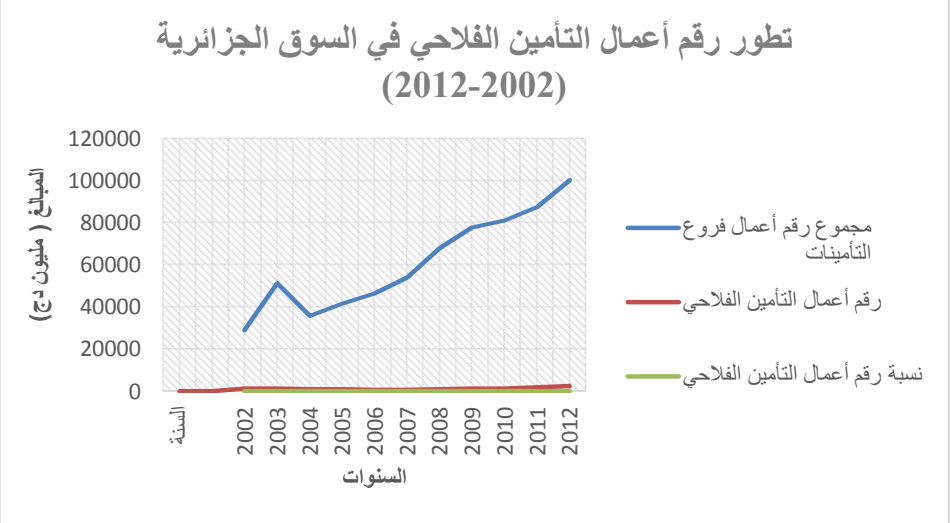

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01

تشير الإحصائيات في المجال إلى أن عدد المؤمنين في قطاع الفلاحة يقارب 75ألف من أصل أكثر من 900ألف فلاح مسجل لدى الغرفة الوطنية للفلاحة، أي ما يمثل نسبة تتراوح بين 8%و10% فقط.

وسجل فرع الفلاحة في قطاع التأمينات نسبة ضئيلة من رقم الأعمال الإجمالي قدرت بـ 1.9% خلال سنة 2011و 2%خلال 2012 بمبلغ يصل فقط إلى 1626و2247 مليون دج لسنة 2011 و2012 على التوالي وذلك حسب ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 02: رقم أعمال سوق التأمين حسب الفروع التأمينية لسنتي 2011و 2012

الوحدة: مليون دج

فروع التأمين	2011	2012
السيارات	43552	52466
النقل	5708	5333
الحريق والمخاطر المختلفة [10]	28909	32055
تأمين المخاطر الفلاحية	**1626**	**2247**
تأمين الأشخاص	7043	7499
تأمين ضمانات الائتمان	489	582
المجموع	87327	100182

المصدر:

CNA) Conseil national des assurances,) Le marché algérien des assurances, Algérie, 2011-2012, p22 ,

الملاحظ من خلال الجدولين أن فرع التأمين الفلاحي، مقارنة بباقي الفروع غير مهتم به من قبل شركات التأمين لعدة اعتبارات، أهمها التكلفة العالية التي يجب تحملها لبيع منتج تأمين فلاحي وكذا النسبة المخفضة من العمولات التي يحصلون عليها.

هذا الضعف في حصة التأمين الفلاحي بالنسبة لرقم أعمال السوق في الجزائر أدى بالضرورة إلى ضعف قيمة التعويضات مقارنة بباقي الفروع التأمينية.

كما تسبب التقلبات الجوية سنويا خسائر كبيرة للقطاع الفلاحي في الجزائر، مما يطرح إشكالية ضعف حصة التأمينات على النشاطات الفلاحية خصوصا وأن الجزائر تعد حسب الخبراء من الدول المعرضة لتغيرات مناخية كبيرة تصل إلى درجة الكوارث الطبيعية.[11]

فالتأمينات الفلاحية تعد ضرورية لحماية الأنشطة الفلاحية ضد العديد من الأخطار على غرار الفيضانات، البرد، الجليد، الحرائق، العواصف، الجفاف وغيرها.

في هذا الإطار يوفر سوق التأمين الجزائري العديد من المنتجات التأمينية أهمها البيوت البلاستيكية، تأمين النخيل، تأمين منتج البطاطس، تأمين الحبوب، تأمين الأبقار، الأغنام، الجمال، الدجاج، النحل، تأمين الطماطم، تأمين أشجار الزيتون، التأمين ضد البرد، التأمين ضد الحريق، تأمين جني المحاصيل، تأمين حفر الآبار، تأمين السقي، تأمين الأشجار المثمرة، تأمين المسؤولية المدنية للفلاح، للبيطري، تأمين خسائر الاستغلال بعد الحريق، تأمين المعدات الفلاحية، فهناك تعدد كبير في المنتجات التأمينية التي يوفرها سوق التأمينات الجزائري لكنها تبقى مجهولة بالنسبة لغالبية الفلاحين لعدة اعتبارات، ورغم هذا التعدد في المنتجات التأمينية إلا أن هناك صعوبات كبيرة تميز عملية إدارة المخاطر الفلاحية، أهمها عدم تناسق المعلومات المتوفرة بين شركة التأمين والفلاح، بحيث يمكن لكثير من الفلاحين استخدام المعلومات الخاصة بنشاطهم للتعويض دون وجه حق.[12]

وفيما يلي سنحاول عرض تجربة إحدى وكالات سوق التأمين في الجزائر في مجال التأمين الفلاحي وذلك على مستوى الشركة الوطنية للتأمين SAA (وكالة تيسمسيلت).

ثانيا: نشاط الشركة الوطنية للتأمين SAA (وكالة تيسمسيلت) في إطار التأمين المصرفي

في مجال التعاون بين قطاعي البنوك وشركات التأمين أو ما يعرف بـ "التأمين المصرفي" الذي يعتبر استراتيجية للمصرف تقضي ببيع منتجات التأمين عبر شبكة فروعه أي قيام البنوك نيابة عن شركات التأمين بجميع الأعمال التي تنص عليها التعليمات وذلك فيما يتعلق بنوع وفروع أعمال شركات التأمين ضمن حدود الاتفاقية.[13]

ووفقا لذلك قامت الشركة الوطنية للتأمين **Saa** بداية من سنة 2010 بالتعاون مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR** الذي يقوم بمنح قروض وسلف ومساعدات للفلاحين للقيام بأعمالهم على أتم وجه، وذلك من أجل بيع وتسويق منتجها (التأمين الفلاحي) من خلال إنشاء وحدة تأمين مصرفي تضم مدير قائم على أعمال التأمين المصرفي وموظف معتمد يقوم بـ:[14]

- ✓ عرض وترويج وتسويق المنتجات التأمينية (التأمين الفلاحي) التي تقدمها الشركة؛
- ✓ استلام طلبات التأمين الفلاحي وطلبات تجديد وثائق التأمين أو تعديلها أو إلغاؤها.
- ✓ استلام أقساط التأمين الفلاحي وتوريد تلك الأقساط للشركة؛
- ✓ إصدار وثائق التأمين أو تجديدها أو تعديلها أو إلغاؤها دون تحمل أي أخطار ناشئة عن الوثيقة.
- ✓ التحري والتحقق عن الأخطار المشمولة بعقد التأمين الفلاحي وتسوية الادعاءات غير المتنازع عليها نيابة عن الشركة دون الحصول على مقابل خاص لذلك.

وهذا التعاون يشكل نمطا جديدا لسوق التأمين في الجزائر وعموما انعكس ذلك بالارتفاع التدريجي في حجم رقم أعمال الشركة الوطنية للتأمين لفرع التأمين الفلاحي وذلك لأنه حقق عدة مزايا منها:

- توفير مصدر توزيع جديد للمنتجات التأمينية يعود بالنفع على الشركة، والوصول إلى أكبر عدد من الفلاحين؛
- التوفير في الوقت وفي تكلفة التأمين الفلاحي من خلال إتباع قنوات جديدة في تسويق هذا المنتج.

ثالثا: التأمينات الفلاحية في الشركة الوطنية للتأمين (وكالة تيسمسيلت)

تقوم الشركة الوطنية للتأمين (وكالة تيسمسيلت) بالتأمين على مختلف المخاطر التي تصيب النباتات والحيوانات وغيرها من المخاطر، رغم ذلك فإنه لم يسعفها الحظ في استقطاب الفلاحين بكثرة بسبب المنافسة بين شركات التأمين، وبالتالي قامت بالاعتماد على التأمين المصرفي من أجل التعاون مع بنك الفلاحة و التنمية الريفية حتى تتمكن من تشجيع وتنشيط التأمين الفلاحي والوصول إلى أكبر عدد ممكن من الفلاحين في الولاية.

كما أن الوكالة تقوم بالتأمين على المنتجات النباتية والحيوانية وباقي المنتجات، والبعض منها يتم التأمين عليه تأمينا شاملا، إلا أنه لا يغطي10% من قيمة الضرر وذلك من أجل تحسيس المؤمن له بضرورة الشعور بالمسؤولية اتجاه ممتلكاته المؤمن عليها، ومن منتجات التأمين الفلاحي على مستوى وكالة تيسمسيلت نجد:

- ✓ منتجات التأمين الفلاحي (النباتية) وفيها: الحرائق التي تصيب المحاصيل، التأمين الشامل للبيوت البلاستيكية، التأمين ضد البرد، المخاطر التي تصيب أشجار النخيل، التأمين الشامل للفسائل (الشتلات)، التأمين الشامل لمحاصيل الخضر، والتأمين الشامل لأشجار الفاكهة.
- ✓ منتجات التأمين الفلاحي (الحيوانية) وفيها: التأمين الشامل للدواجن وكذا التأمين الشامل للمواشي.
- ✓ منتجات التأمين الفلاحي (الأخرى) وفيها: تأمين العتاد الفلاحي.

رابعا: تطور فرع التأمين الفلاحي في الشركة الوطنية للتأمين Saa (وكالة تيسمسيلت)

1.رقم أعمال التأمين الفلاحي قبل اتفاقية التأمين المصرفي:

الجدول رقم 03: رقم أعمال فرع التأمين الفلاحي (2008-2009) الوحدة: ألف دج

منتجات التأمين الفلاحي	نسبة رقم أعمال فرع التأمين الفلاحي			
	2008		2009	
الحرائق التي تصيب المحاصيل	14	%4.66	67	%0.26
تأمين العتاد الفلاحي	1.2	%0.40	148	%0.58
المجموع	15.2	%5.06	215	%0.84

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الشركة الوطنية للتأمين (وكالة تيسمسيلت)

من خلال الجدول نلاحظ أن الشركة الوطنية للتأمين (وكالة تيسمسيلت) في سنتي 2008-2009 تعاني عزوف الفلاحين من الإقبال على التأمين الفلاحي، وبالرجوع إلى لغة الأرقام بالاعتماد على مصادر من الوكالة نفسها يتضح أن نسبة التأمين الفلاحي من رقم أعمال الشركة وصلت إلى 5.06% خلال سنة 2008، أما سنة 2009 فإنها لم تتجاوز 1% ، وذلك راجع إلى غياب ثقافة التأمين الفلاحي لدى فلاحينا وترسخ عقلية التسليم بالقدر وبالظروف المناخية المتغيرة، لذلك لجأت الشركة الوطنية للتأمين إلى إبرام اتفاقية التعاون مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أجل تشجيع وإنعاش هذا الفرع التأميني في إطار التأمين المصرفي.

2.رقم أعمال التأمين الفلاحي بعد اتفاقية التأمين المصرفي:

الجدول رقم04: تطور عقود التأمين الفلاحي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (2010–2014)

منتجات التأمين الفلاحي	عدد عقود التأمين في بنك الفلاحة والتنمية الريفية حسب السنوات				
	2010	2011	2012	2013	2014
مخاطر البرد والحرائق التي تصيب المحاصيل	131	159	20	11	296
المخاطر التي تصيب المواشي	-	-	10	5	3
المخاطر التي تصيب الدواجن	-	-	9	2	3
تأمين العتاد الفلاحي	7	38	120	154	213
التأمين ضد الكوارث الطبيعية	2	1	2	1	2
تأمين السكن الشامل	1	-	1	2	2
المجموع	141	198	162	175	519

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة تيسمسيلت)

بفضل خدمة التأمين المصرفي المقدمة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية، استطاع هذا الأخير أن يستقطب عدد لا بأس به من المؤمنين في مجال الفلاحة، والملاحظ من خلال الجدول أن عدد هذه الفئة في تزايد مستمر حيث وصل سنة 2014 إلى 519 مؤمن، وذلك من خلال الإعفاءات والتسهيلات المقدمة من قبل البنك والتي تتميز بـ:

- سهولة الاشتراك بالبرنامج بالإضافة إلى بساطة الإجراءات و بتكلفة زهيدة والتمتع بالتأمين الفوري بمجرد التعاقد؛
- يتم خصم الأقساط الشهرية أو السنوية للتأمين مباشرة من رصيد العميل إذا كان لديه رصيد في البنك؛
- يوفر البنك تخفيضات تصل إلى 50% على بعض المنتجات؛
- يوفر البنك خدمة الضمان الشامل على منتجات التأمين الفلاحي، كما يوفر مرونة في اختيار فترة التأمين المناسبة؛
- اختصار الوقت والجهد على الفلاحين وتجنيبهم الصعوبات الإدارية من أجل التأمين في شركات أخرى.

ونتيجة لذلك تم التوسيع من قاعدة منتجات الشركة الوطنية للتأمين وخدماتها لتلبية حاجيات العملاء في مجال التأمين الفلاحي، و بهذا أثبت بنك الفلاحة والتنمية الريفية أنه الوسيط المعتمد عليه وقناة التوزيع الأقوى للشركة الوطنية للتأمين بفضل القروض الفلاحية الميسرة (بدون فوائد) المقدمة للفلاحين.

الجدول رقم 05: رقم أعمال التأمين الفلاحي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (2010–2014) **الوحدة: ألف دج**

رقم أعمال التأمين الفلاحي حسب السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
مجموع رقم الأعمال	294	503	1600	14544	2490

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة تيسمسيلت)

الشكل رقم 02: رقم أعمال التأمين الفلاحي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (2010-2014).

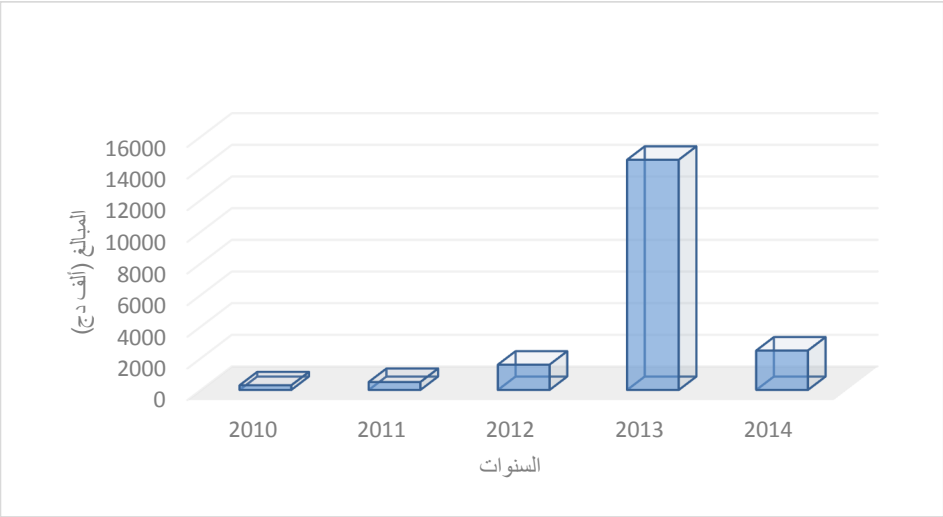

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 05

الجدول رقم 06: رقم أعمال فرع التأمين الفلاحي ل Saa (وكالة تيسمسيلت) (2010-2014) الوحدة: ألف دج

منتجات التأمين الفلاحي	رقم الأعمال				
	2010	2011	2012	2013	2014
تأمين العتاد الفلاحي	203	383	116	334	515
نسبة رقم الأعمال	%0.64	%1.34	%0.22	%0.68	%1.05

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الشركة الوطنية للتأمين (وكالة تيسمسيلت)

الشكل رقم 03: رقم أعمال فرع التأمين الفلاحي ل Saa (وكالة تيسمسيلت) (2010-2014)

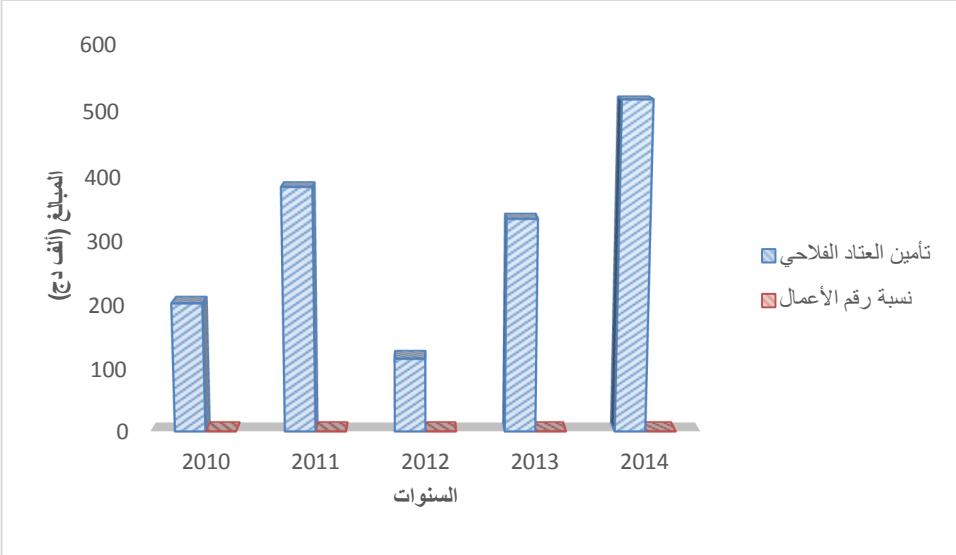

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 06

من خلال الجدولين السابقين نلاحظ أن الشركة حققت نقطة إيجابية باعتمادها على التأمين المصرفي كفرصة للتعاون مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أجل تشجيع وتنشيط فرع التأمين الفلاحي في الولاية، مع العلم أن الشركة لم تتخلى نهائيا عن هذا الفر ع وواصلت تأمينها للعتاد الفلاحي.

وبالرجوع إلى لغة الأرقام نجد أن رقم أعمال التأمين الفلاحي سنة 2009 لم يتجاوز215000 دج، و في الوقت الذي لم تبلغ نسبة مساهمة هذا التأمين في رقم أعمال الوكالة 1% في نفس السنة تجاوز هذا الرقم المليون دج سنة 2012، وواصلت النتائج المرضية تقدمها حيث بلغت هذه النتيجة سنة 2013، 14 مليون دج وتعد أفضل نتيجة خلال الخمس سنوات المدروسة.

خامسا: أهمية التأمين الفلاحي في دعم التنمية الفلاحية والنتائج المرجوة منها

يسعى التأمين الفلاحي دائما إلى الاهتمام بالفلاحة وتنميتها، والجهود التي يبذلها من أجل تطويرها تنعكس نتائجها على البلد اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً، وبالتالي فإن الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي وكل ماله علاقة بالتنمية الفلاحية ما هو إلا تطبيق لنظام التأمين الفلاحي.

1.أهمية التأمين الفلاحي في دعم التنمية الفلاحية: يهدف التأمين الفلاحي إلى المساعدة في استقرار وتأمين احتياجات الفلاح وذلك بتغطية محاصيله وممتلكاته ضد الكوارث الطبيعية وتتمثل الأهمية المباشرة للتأمين الفلاحي في دعم التنمية الفلاحية فيما يلي:

- ✓ يؤهل الفلاح للتوسع في الإنتاج باستقطاب التمويل بعد توفير الضمان عن طريق التأمين، كما يوفر حد أدنى من الدخل للفلاح واستقراره؛
- ✓ يُ .َكن التأمين بغرض درء المخاطر وتقليل الخسائر من نقل وتوطين التقنية ويوفر الخبرة الفنية المدربة.
- ✓ يساعد في التوسع الزراعي والاستثمار في المناطق الريفية وبالتالي إلى رفع الدخل القومي.
- ✓ يؤدي إلى الأمن الغذائي والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي؛
- ✓ يمتص الصدمات التي يتعرض لها المزارع من جراء الكوارث التي تكون فوق طاقته؛
- ✓ يساعد على توزيع المخاطر عبر السنين مما يخلق نوعا من الاستقرار في الأقطار التي تعتمد على الزراعة.
- ✓ يساعد التأمين الفلاحي في تقليل الاعتمادات الحكومية المرصودة لدرء الكوارث؛
- ✓ يهيئ فرص حقيقية للشراكة بين الفلاحين والقطاع الخاص من جهة والحكومة من جهة أخرى.
- ✓ يحفظ كرامة المزارع عند حدوث الكوارث ولا يقع تحت رحمة الهبات والإعانات والمنح.[15]

2. النتائج المرجوة من تحقق التنمية الفلاحية:

1.2. على المستوى الاجتماعي:

- ✓ توفير الغذاءو المساهمة في تحقيق التوازن التنموي بين الريف والحضر؛
- ✓ توفير فرص العمل للسكان في المناطق الريفية؛
- ✓ الحد من الهجرة نحو المدن وبالتالي الحد من الضغط على المرافق والخدمات في المدن؛
- ✓ الحفاظ على العادات والتقاليد القروية بتنفيذ مشاريع تنموية تدفعهم للاستقرار وزيادة ارتباطهم بالأرض.

2.2. على المستوى الاقتصادي:

- ✓ المساهمة في الناتج القومي و توفير المواد الخام للقطاع الصناعي والفلاحي؛
- ✓ تمويل القطاعات التنموية الأخرى كالتعليم والصحة وغيرها بالمدخرات المالية من الإنتاج الفلاحي؛

3.2. على المستوى البيئي:

- ✓ الحد من التلوث من خلال زيادة الغطاء النباتي وتوسيع الرقعة الخضراء؛
- ✓ تقنين استخدام المدخلات الفلاحية لضمان إنتاج غذائي صحي وآمن.[16]

المحور الرابع: النتائج والتوصيات

يعد قطاع الفلاحة من القطاعات الأكثر عرضة للمخاطر في ظل التغيرات المناخية والبيئية، وتعدد الأخطار المرتبطة بالنشاط الفلاحي سواء ما تعلق بالأضرار الناتجة عن الكوارث الطبيعية، الأمراض والأوبئة، حرائق المحاصيل، المسؤولية المدنية لمختلف الفاعلين في المجال اتجاه الأشخاص أو ممتلكاتهم، .....وغيرها، وهذا يؤكد حتمية البحث عن نظام تأمين فلاحي الذي يعتبر شكل من أشكال إدارة المخاطر المستخدمة للحماية ضد الخسائر المحتملة، وهو وسيلة تهدف إلى تقليل الخسائر على الفلاحين والمربين المشاركين في التأمين الفلاحي، بالإضافة إلى أن هذا الأخير لا يقتصر على المحاصيل فقط، بل إنه يشمل أيضا عدة تغطيات تأمينية كالتأمين على جميع أشكال الإنتاج النباتي، التأمين على الإنتاج الحيواني، التأمين على المعدات الفلاحية ..الخ

وكما نعلم أن لهذا التأمين تأثير كبير على الإنتاج الفلاحي، فقد توصلنا إلى أنه ضعيف جدا في الجزائر مقارنة بباقي التأمينات، فبالرغم من أن الجزائر تمتاز بوسط طبيعي ملائم لإنتاج فلاحي متنوع وتعتبر كبلد فلاحي وزراعي بامتياز، امتنع العديد من الفلاحين عن التأمين ضد مختلف الأخطار الفلاحية وهذا راجع إلى جملة من الأسباب تعكس تدهور الإنتاج الفلاحي، وليس هذا فقط بل إن الجزائر تعاني أيضا تذبذبا في تساقط الأمطار على اعتبار أن الزراعة في الجزائر هي زراعة مطرية تعتمد إلى حد كبير على المغاثية بعد غياب البرامج الفلاحية التي أطلقتها الدولة من أجل احتضانها لعشرات منشآت الري، في حين نجد أنهنالك كميات كبيرة من المنتجات تستورد لتلبية الحاجيات الاستهلاكية.

وعليه يجب تدعيم هذا القطاع الاستراتيجي بكل الوسائل المادية والبشرية وإعادة تشييد الإقليم الفلاحي والمحافظة على الموارد الطبيعية التي من شأنها الدفع بعجلة التنمية الفلاحية عن طريق استخدام التكنولوجيات الحديثة في مجال الفلاحة، بالإضافة إلى نظام التأمين الذي يلعب دورا هاما للمساهمة أكثر في مرافقة مختلف الفاعلين في المجال وتغطية الأضرار الناجمة عن مختلف النشاطات الفلاحية التي يقومون بها ويحمي محاصيلهم وممتلكاتهم ويحد من الأضرار والمخاطر التي تتعرض لها، وبذلك يكون هنالك فعالية في تحقيق التنمية الفلاحية بالنسبة لبلد كالجزائر يعتمد على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى.

وبعد انجاز هذا البحث تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات نوجزها فيما يلي:

❖ النتائج

– التأمين الفلاحي أداة تحمي المزارع من الخسائر وهو وسيلة من وسائل محاولات إدارة المخاطر بالنسبة للفلاح، وهذا ما يؤدي إلى التوسع الفلاحي بتشجيع الاستثمار؛

– التنمية الفلاحية تتمثل في كافة الإجراءات التي تزيد من الإنتاج الفلاحي وهي بذلك تخلق تنمية اقتصادية.

– خدمة التأمين الفلاحي في الجزائر يعيقها جملة من الأسباب، وهذا ما يفسر مساهمته الضعيفة في سوق التأمين.

– تنعكس مظاهر التنمية الفلاحية على المساحات المسقية و التوسع الزراعي والاستثمار وزيادة الإنتاج الفلاحي وبالتالي زيادة الدخل القومي.

❖ التوصيات

– ضرورة تحسيس الفلاحين والدعاية أكثر لأهمية التأمين في إدارة المخاطر المرتبطة بحياتهم اليومية وذلك بمشاركة غرف الفلاحة والنقابات المهنية في القطاع الفلاحي؛

– لابد من الاهتمام أكثر بتأمينات الأشخاص من مختلف المخاطر التي تهدد الفلاحين عند ممارسة نشاطاتهم الفلاحية والعمل أكثر على تطوير التأمينات الاجتماعية الخاصة بهم؛

– إدخال برنامج عن التأمين الفلاحي ضمن مناهج كليات الزراعة للتعريف بأنواع الأخطار المختلفة التي يقوم التأمين بتغطية الأضرار الناجمة عنها، مع ضرورة إنشاء جمعيات للتنمية الفلاحية من أجل تطوير الفلاحة الجزائرية؛

– العمل أكثر على نشر الوعي بالتأمين الفلاحي من أجل الحد من الاعتماد على المساعدات الحكومية في حالة تحقق الأخطار، لأن تلك المساعدات لا تتناسب مع حجم الخسائر التي يتعرض لها الفلاح.

قائمة المراجع:

01.كارل شنايدر، **دعم التأمين لإدارة مخاطر الاستثمار الزراعي**، مجلة الرائد العربي، شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين–سوريا، العدد 68، سبتمبر2000.

02.عماري زهير –عامر أسامة، **دور التأمين الزراعي في تحقيق التنمية الفلاحية**، يوم دراسي حول القطاع الفلاحي بين تحديات تحقيق الاكتفاء الذاتي ورهان الأمن الغذائي، جامعة سطيف –1–، 4جوان 2014.

03.عز الدين فلاح، **التأمين (مبادئه، أنواعه)**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

04.مبروك حسين، **المدونة الجزائرية للتأمينات**، الطبعة الأولى، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

05.فاطمة الزهراء طاهري، **دور التأمين في تسيير المخاطر الزراعية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 22، جوان 2011.

06.فاطمة الزهراء طاهري، **مرجع سابق**، ص377.

07.عز الدين فلاح، **التأمين (مبادئه، أنواعه)**، مرجع سبق ذكره، ص93–94.

08.سيار زوبيدة، **دور وأهمية التنمية الزراعية في الحد من ظاهرة الفقر في الوطن العربي**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر –3– ، 2014/2013.

09.حساني حسين، **التأمين الفلاحي كمدخل للمساهمة في استدامة الأمن الغذائي**، الملتقى الدولي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة شلف، 23–24 نوفمبر2014.

10. (يتعلق الأمر بـ تأمين الأضرار في الممتلكات والمسؤولية).

11.حساني حسين، **التأمين الفلاحي كمدخل للمساهمة في استدامة الأمن الغذائي**، مرجع سبق ذكره، ص7–8.

12.حساني حسين، **التأمين الفلاحي كمدخل للمساهمة في استدامة الأمن الغذائي**، مرجع سبق ذكره، ص9.

13.عدنان عقيل سعد، **التأمين عبر المصارف في الأردن**، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، عمان–الأردن، العدد 02، 2013.

14. معلومات الشركة الوطنية للتأمين (وكالة تيسمسيلت).

15.عامر أسامة، **دور التأمين في دعم التنمية الزراعية**، الملتقى الدولي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة الشلف، الجزائر، 23–24 نوفمبر2014.

16.لعج راضية، **دور البحوث الزراعية في الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستديمة**، الملتقى الدولي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة شلف، الجزائر، 23-24 نوفمبر2014.